

سنة أنه اشتراه ووزرت له منه فإن اختلفت
تاريخ حكمه للاسبق والاعتراضنا ولو قال كل منهما
بعثناه بكذا واقامهما في التجد تاريخهما
تعارضنا وان اختلف لزمه الثمنان وكذلك ان
اطلقنا أو احدهما في الاحكام ولو مات عن
ابنين مسلم ونصرنا فقال كل منهما مات على
ديني فإن عرف انه كان نصرنا صدق النصراني
فان أقامنا يتيقن مطلقين قدم المسلم
وان قيدت ان اخر كلامه اسلام وعكسه الاخرى
تعارضنا وان لم يعرف دينة واقام كل بيعة انه
مات على دينة تعارضنا ولو مات نصراني عن
ابنين مسلم ونصراني فقال المسلم أسلمت بعد
موته فالاميراث بيننا وقال النصراني لم قبله
صدق المسلم بيعة وان أقامهما قدم النصراني
فلو انفضا على اسلام الدين بن رمضان وقال المسلم

مات

ان الأصل في الجزية

مات الاب بن شعبان وقال النصراني في شقوال
صدق النصراني وتقدم بيعة المسلم على بيتي
ولو مات عن ابوين كافرين وابنين مسلمين
فقال كل مات على ديننا صدق الابوان بالبيعة
وفي قول يوقف حتى يتبين أو يصطاحوا
ولو شهدنا انه اعتنق في مرضه سالما وآخرى
غائبا وكل واحد ثلث ماله فان اختلفت
تاريخ قدم الاسبق وان التجد أقدم وان
اطلقنا قبل بقرع وفي قول يعتنق من ثم واحد
نصفه قالت المدعي يعتنق من كل نصفه
والله أعلم ولو شهد اجنبيان انه اوصى
بعنق سالم وهو ثلثه وارثان جابر
ان ائمه رجع عن ذلك ووصي بعنق عامر
وهو ثلثه شئت لغام فان كان الوارثان
فاسقين لم يثبت الرجوع بعنق سالم وعين عامر

١٥٢

195